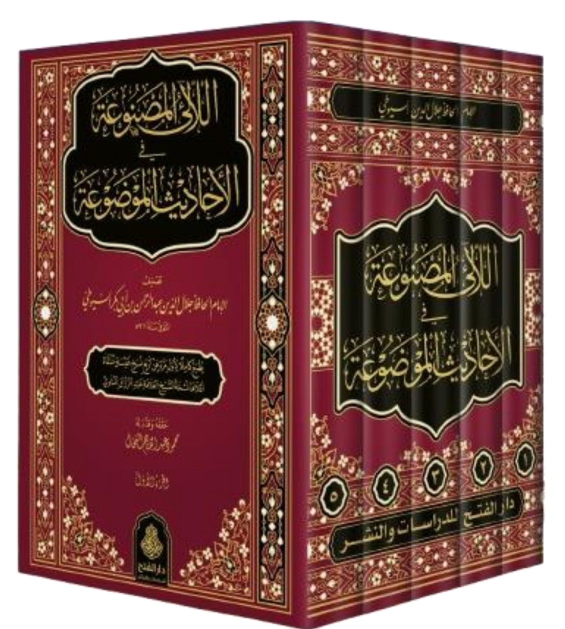
نبذة عن طبعة دار الفتح

لـ«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي

(ت911هـ) تحقيق محمود النحَّال



بقلم:

مَحمُود بن عَبدِ الفَتَّاحِ النَحَّالِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف خَلقِهِ محمَّد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلَّم.

وبعد،

لمّا كانت النُّفوسُ تشرئبُّ إلى النتائج دُون المُقدِّمات، وترتاحُ إلى الغَرضِ المقصود دون التطويلِ في العباراتِ، فلذلك اقتُصر في هذه الملامح والسِّمات على هذه النقاط، إذ كانت دالَّةً على المقصود إن شاء الله:

لقد جاء المُحدِّث الشهير الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) فاختصر كتاب الموضوعات للإمام ابن الجوزي (ت597هـ)، وعلَّق أسانيدَه، وذكر منها موضع الحاجة، وأتى بالمتونِ وكلامِ ابن الجوزي عليها، وتعقَّب كثيرًا منها، وتتبَّع كلام الحُفَّاظ في تلك الأحاديث، خُصوصًا شيخَ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تصانيفه وأماليه.

ثم أفرد الأحاديث المتعقَّبة في تأليفه محل النبذة المُسمَّى «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**». وقد صار أَجَلَّ كتابٍ في هذا الباب، وكلُّ من صنَّف بعده عوَّل عليه، ورجع إليه.

مع غزارة موارد المصنف وتنوُّعِها ما بين كتب مصنَّفاتٍ، وجوامعَ، وسننٍ، ومسانيدَ، وتراجم... فإنه أجاد الانتقاء والتّصنيف والتنسيق، وهو مشهور رحمه الله بدقة ترتيبه وحُسن تصنيفه، وأتى بإضافات لم تخطر على بالٍ.

ولا غَروَ؛ فالسيوطي «عالم المُسلمين»؛ فيما قاله نَوَويُّ الزمان الشيخ القاضي زكريا الأنصاري (ت926هـ). وقد قال في حَقِّه تلميذه الشمّاع (ت936هـ): «فاق الأقران، وسارت بتصانيفه الفائقة في الآفاق الرُّكبان..».

ومع المكانة الرفيعة لكتاب «اللّآلئ المصنوعة» في المكتبة الإسلامية، فإنه لم يَنَل حَظَّه من العناية اللائقة به، فلم يُحقَّق على أصول عتيقة، ولا على نُسَخ وَثيقة، مقروءة، أو مقابَلة، أو مسموعة.

ولأجل ذلك توجَّهَت الهمة في هذه الطبعة بعَونٍ من الله تعالى للعناية بِهذا السِّفر الجليل.

ولأن التَّحقيق عِلمٌ له أصوله وضوابطه، وعلوم الشرع الشريف لها من الجلالة والقدر والخطَر ما يجعل المُقدِم على العمل فيها يُقدِّم رِجلًا ويؤخر أخرى خشية الزلل في هذا المقام، لذلك فإنه حينما شُرِع في تحقيق «اللآلئ المصنوعة» السيوطي كان لا بد من إعداد العدة كاملةً لبلوغ الغاية المَرجُوَّة من العمل، حتى يخرج الكتاب على أقرب صورة تركه عليها مؤلِّفه، ويرتضيها إذا رآها رحمه الله، ومن أَجلِ ذلك حقق العمل وَفق منهجية علمية منضبطة ومُحكَمة إن شاء الله.

فاستحضرت له العديد من النُّسخ الخَطية غاية في الوثاقة والنفاسة، وبعضها فرع عن الأصل الذي ارتضاه المصنف فسدَّ البياض الذي فيه وحرَّر، وبعضها عليه خط المؤلف بصحة التلاوة عليه، وقد استُوفِيَت المقابَلةُ عليها بحمد الله تعالى ومَنِّه.

وعلِّق على الكتاب بما يلزم، وتمَّت تنقيته من شائبة التحريف والتصحيف، حتى باتت النفس تطمئن -بعون من الله عز وجل- إلى تقدمته اليوم إلى القُراء على الوجه الذي يحسب أنه هو الذي أراده عليه مصنِّفه رحمه الله تعالى.

بيان ما تتميَّز به هذه الطبعة من «اللآلئ المصنوعة» :

تمتاز هذه الطبعة بالاعتماد على نُسَخٍ خطية نفيسة تُمَكِّنُ مِن رسم خريطة تقريبية لمراحل تطوُّر نص «اللآلئ المصنوعة»؛ ذلك أن الكتاب لم يُؤلِّفه الحافظُ السيوطي مرةً واحدةً وتَرَكَه، بل جعل يَزيد فيه ويُنقِّح ويُعَدِّل مرةً بعد أخرى، وهذا الأمر يجعلُ مهمةَ مُحَقِّقِ الكتاب أكثر دقةً

وتعقيدًا؛ ذلك أن نُسَخَ الكتاب تتفاوَت فيما بينها من حيث الزيادة والنقصان، فنحن أمام نصٍّ تراثيٍّ متطوِّر متغيِّر له نُسَخٌ متعدِّدةٌ.

الاعتماد على النُّسخ المرموز لهما بالرمز (ن)، (د)، (ج)، ولم يُعتَمَد عليها في جُلِّ طبعات الكتاب السابقة. أمّا (د) و(ج) فهما مقروءتانِ على المؤلِّف، ومُصَحَّحَتانِ بخَطِّه. وأمّا (ن) فهي فرع عن النسخة التي ارتضاها المؤلِّف وزاد في أثنائها قُرابة مجلدة ليست بمطبوعات الكتاب، وتُمَثِّلُ الإخراجةَ الأخيرة للكتاب.

فهذه النُّسخ غايةٌ في التوثيق والتدقيق العلمي، وتم تصويب مئات الأخطاء والأسقاط التي حفلت بها الطبعة السابقة.

إثبات ما في سائر النسخ من زيادات في المتن، مع التنبيه على مَواطن النقص الواقعة في النسخ المتقدِّمة.

ضبط النص وترقيمه وتفقيره والعناية به، والتعليق على ما يلزم من توضيح مُشكِلٍ، أو شرح غريب، أو تحرير فَرق، مع تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية دون إثقال لكاهل النص المحقَّق.

محاولة أن يخرج الكتاب خاليًا من التصحيفات والتحريفات والأسقاط، فقُوبلت الأحاديث متنًا وسندًا على مصنَّفات السيوطي الأخرى، وعلى المصادر الأصلية للمصنِّف مطبوعةً ومخطوطةً، والإشارة إلى أيةِ خلافاتٍ جوهرية في النصِّ.

اتخذ نُسخة عبد الرزاق المُناوي أصلًا لضبط نص الكتاب؛ لكونها أدقَّ نُسخ الكتاب، ومقابلةً بالنسخ التي قُرِئت على المصنف، وهي منقولة من النُّسخة التي ارتضاها السيوطي وسَدَّ فيها عشرات المواضع التي بيَّض لها في كتاب «اللآلئ»، وبها زيادات في أثناء الكتاب زُهاء مجلدة.

وهذه النُّسخة من أجَلِّ نُسخ الكتاب، وتَشتمل على الصورة النهائيَة التي استقر عليها المؤلِّف، وبِها تصويبات تدل على عِلم وفَهم ناسِخها، وبها زيادات تُقدَّر بمجلدة؛ فهذا العلامةُ الداودي يقول: «اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة»... كان شُروعُه فيه حالَ ضيقٍ ومِحنةٍ أُصيبَ بِها أسوةً بالعلماءِ قبلَه، **فبيَّضَ للكثيرِ مِنه، ثم فرَّجَ الله عنه فسَدَّ البياضَ الذي فيه وحَرَّر**».

فالنُّسخة منقولة عن أصل صوَّب فيه السيوطي المُصَحَّفَ والمُحَرَّفَ، وسَدَّ البياضاتِ.

وقد اعتنى بها الإمام محمد بن العلقمي فنقل جُلَّ تعليقات الداودي التي كتبها على طُرَر نسخته، وزاد عليها الكثير من الطُّرَر.

معارضة هذه النُّسخة على النُّسخة الداودية، ونُسخة جرامرد النّاصري اللَّتَين قُرِئتا على المصنف وعليهما خطه، والاكتفاء بهم في مقابلة النَّص مقابلةً تامة، والاستظهار بالنُّسخ الأخرى إذا دعت الحاجة.

إثبات جميع التعليقات التي نقلها محمد الداودي من طُرَر نسخة من كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي كان قد وقف عليها عند شيخه جمال الدين إبراهيم بن شيخ الإسلام جلال الدين القَلقَشَندي الشافعي، وببعض هوامشها تعقُّبات بعضها بخط شيخ الإسلام الإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل ابن حجر، وشيخه النور الهيثمي، وغيرهما، فعلَّق هذه الطُّرَر بحاشية نسخته من كتاب «اللآلئ المصنوعة» لشيخه السيوطي لتتمَّ الفائدة، وأعقب كلَّ حاشية بقوله: «كتبه محمدٌ الدّاوديُّ».

وكذلك وقف ابن عِرَاق على نُسخة من «مختصر موضوعات ابن الجوزي» لابن دِرباس مطرَّزة بالكثير من التعقبات التي قيَّدها الحافظ ابن حجر بخطه على حد تعبير ابن عِرَاق، وقد احتفى بها أيَّما احتفاء في «تنزيه الشريعة»، وكاد أن يستوعب جُلَّ الطُّرر المقيدة على «مختصر ابن دِرباس» فأثبتناها بهوامش التحقيق، هذا بجانب إثبات جُلِّ تعليقات العلقمي التي قيَّدها على طُرَر نسخة عبد الرزاق المُناوي.

الرجوع إلى «مُختصر الموضوعات» لابن دِرباس المحفوظ في كوبريلي (459)، وإثبات جميع الطُّرَر التي أغفلها ابن عِرَاق، وتعود لابن حجر أو تلميذه الشمس ابن حسان أو غيرهما.

إن الاعتماد على النسخ الخطية التي وصلتنا من الكتاب لا يُجدي في إخراج نص مُتقَن خالٍ من شوائب التصحيف والتحريف والسقط، فكان لا بد من الاستظهار بأصول روايات المصنف، والمصادر الثانوية، والرجوع إلى الكتب المعنية بتراجم الرواة.

والسيوطي شأنه شأن المتأخِّرين في النقل من الصُّحف، «وهي الآفة التي يُخشى على المُحدِّث منها؛ حيث يُخشى أن يأخذ المحدِّث أحاديثه من الصُّحف من غير سماع من المحدِّث أو عرضٍ عليه».

وعليه فإن الاعتماد على ما ورد في النسخ الخطية للكتب التي كتبها أصحابها بهذه الطريقة قد يُؤدي إلى أخطاء تتنافى مع المنهج العلمي المتَّبَع في تحقيق النصوص، فالكثير من التصحيفات والأسقاط التي حفَلت بها النسخ لن تظهر إلا بمعارضة النص على أصول نُقول السيوطي.

توخِّي الدقة في اختيار أفضل الطبَعات المعتمَد عليها في مصادر التحقيق. والرجوع إلى العديد من النُّسخ الخطية التي كانت في حَوزة السيوطي ويقتبس منها، أو النُّسخ المتلوَّة على كبار الحُفّاظ، والمقابَلة عليها، وإثبات الفروق الجوهرية كما تقدم.

وتَمَّ تلافي التَّحريفات الواقعة بالكتاب محل التَّحقيق، وقد بلغت المواضع التي استُظهِر فيها بالأصول الخطية للمصادر المساعدة زُهاء (1000) موضعٍ.

إذا أطبقت الأصول الخطِّيّة المعتمَدة بالتحقيق على خطأ استظهر بكتب المؤلفِ الأخرى ومصادره الأصلية؛ لا سيما أتقن أصولها الخطية التي يُظَنُّ أنها التي كانت في حوزة المؤلف، فإذا أُيقن أن الخطأ من المصنف أبقي عليه، وأشير إلى الصواب بالحاشيةِ، ولم يحد عمّا في الأصولِ الخطية إلا إذا ترجَّحَ بالدليلِ أنه خطأٌ من النُّساخ.

وواجبُ الأمانةِ العلمية: يقتضي إبرازَ الآثارِ الفنية كما خرجت مِن أيدي صانعِيها؛ بأفكارِها وألفاظِها ورَسمِها؛ فالنقّادُ والدارسون بحاجةٍ إلى الاطلاعِ على الخطأِ والصوابِ معًا في تلكِ الأعمالِ.

توثيق الحديث المتعقَّب من كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي بالجزء والصفحة ورقم الحديث، وذلك بعد مقابلته على الأصل الخطي الذي بخط بدر الدين عليِّ بن الشيخ أبي الفرج المصنف، وهي المعروفة بالنسخة الأخيرة.

تخريج الحديث المتعقَّب من مصدره الأصلي، أو بواسطة من أخرجه عن صاحبه؛ إذا كان الكتاب مفقودًا.

ضبطنا ما يُشكِل من الكتاب، مع الاعتناء بعلامات الترقيم التي تُساعد على فَهم النَّص وتُوضِّحه.

وقد حُرص على ضبط السَّند والمتن ضبطًا كاشفًا للسياقِ، واستثني منَ الضبط الحروف الواضحة جدًّا التي لا اختِلافَ في ضبطِها.

والحمد لله الذي بفضله تتم الصّالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.